الأمم المتحدة S/2017/510

مجلس الأمن

Distr.: General
16 June 2017
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي الثالث والثلاثون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولا – مقدّمة

١ – مدّد مجلس الأمن بموجب قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦) ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لفترة نهائية غايتها ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وطلب إطلاعَه بانتظام على الحالة في ليبريا وعلى تنفيذ ولاية البعثة. ويتضمن هذا التقرير المقدم في منتصف المدة آخر المعلومات عن أهمّ التّطورات المستجدة منذ التقرير الخاص الذي أعدّه سلفي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/968).

ثانيا – التطوّرات الرئيسية

ألف – الوضع السياسي والتطوّرات ذات الصلة

٢ – استأثرت بالمشهد السياسي عمليات التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر عقدها في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ونظرا للتحالفات السياسية الجديدة المبرمة ودخول الأحزاب والائتلافات السياسية الاثنين والعشرين المسجلة في مساومات، فإنّه من غير المرجح أن يحقق أي مرشح رئاسي أغلبية مطلقة في الجولة الأولى، مما سيستدعي إجراء جولة انتخابية ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر.

٣ – وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، صدّقت لجنة الانتخابات الوطنية على أول تحالف معارض، هو التحالف من أجل التغيير الديمقراطي الذي يتألّف من المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي الذي يتزعمه المرشح السابق للانتخابات الرئاسية والعضو حاليا في مجلس الشيوخ عن مقاطعة مونتسيرادو، جورج وياه؛ ومن الحزب الوطني القومي الذي تتزعمه السيدة الأولى السابقة والعضو حاليا في مجلس الشيوخ عن مقاطعة بونغ، جويل هاورد تايلور؛ وحزب ليبريا الديمقراطي الشعبي الذي يتزعمه رئيس مجلس النواب السابق، أليكس تايلر. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عيّن التحالف السيد وياه حاملا للوائه والسيدة تايلور نائبةً لحامل اللواء. وفي أعقاب الادعاءات التي ظهرت في وسائط الإعلام والتي أفادت بأنّ الرئيس السابق تشارلز تايلور قد أثّر على تشكيل الائتلاف الجديد، أفادت التقارير بأنّ السيد وياه أقرّ في ١٦ آذار/مارس بأنّه قد أجرى محادثة هاتفية مع السيد تايلور، الذي

الرجاء إعادة استعمال الورق

يقضي عقوبة بالسجن لمدة ٥٠ عاما بعد إدانته من قبل المحكمة الخاصة لسيراليون بالمساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سيراليون.

٤ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، ألقت رئيسة ليبريا، إلين جونسون سيرليف، خطابها الأخير عن حالة الأمة، وحدّدت مكافحة الفساد وتحقيق المصالحة الوطنية باعتبارهما من أولويات الفترة المتبقية من ولايتها. ودعت الرئيسة أيضا إلى إقرار قوانين الحقوق في الأراضي والحكومة المحلية، وعقد منتدى وطني مع أصحاب المصلحة السياسيين من أجل الاتفاق على إجراء انتخابات سلمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ثم الانتقال بعد ذلك إلى تشكيل حكومة جديدة في عام ٢٠١٨.

٥ - وفي ٣ آذار/مارس، أكّدت المحكمة العليا دستورية مدونة قواعد سلوك الموظفين العموميين والموظفين الحكوميين، التي تتضمن أحكاما تلزم جميع الراغبين في تولي مناصب انتخابية، من الأشخاص المعيّنين من قبل الرئيس، بالاستقالة سنتان قبل الترشح للانتخابات، وثلاث سنوات بالنسبة لمن يشغل منصبا دائما. ونتيجة لذلك، قد يفقد الوجهاء الراغبون في شغل مناصب أهلية الترشح، وقد يتأثر أيضا المسؤولون الحاليون المشاركون في أنشطة سياسية من قبيل العمل ضمن أفرقة الحملات أو استخدام الموارد الحكومية في دعم الأنشطة الحزبية أو السياسية. ولا تزال الأحزاب السياسية مختلفة في الرأي بشأن مدى انطباق مدونة السلوك.

٦ - وفي ١٤ آذار/مارس، أصدرت رئيسة ليبريا الأمر التنفيذي رقم ٨٣ الذي يفعّل مكتب أمين المظالم، المكلّف بالإشراف على تنفيذ مدونة قواعد السلوك. وفي ٣ نيسان/أبريل، رشحت الرئيسة لمنصب رئيس المكتب مفتش الشرطة العام السابق، كريس ماساكوا، وكذلك عضوين آخرين أحدهما تم تعويضه لعدم استيفائه معايير السن. وما زال المرشحون ينتظرون موافقة مجلس الشيوخ.

٧ - وفي آذار/مارس، ظهرت ادعاءات في وسائط الإعلام تُفيد بأنّ رئيس لجنة الانتخابات الوطنية، جيروم كوركويا، يحمل جنسية الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي يعد غير دستوري في ليبريا. وقد تفاوتت ردود الفعل بهذا الشأن؛ حيث دعا بعض النواب السيد كوركويا إلى توضيح المزاعم التي تفيد بأنه كذب تحت القسم خلال جلسات الاعتماد، فيما دعت بعض الأحزاب السياسية إلى عرض المسألة على أنظار القضاء. وقد نفى السيد كوركويا هذه المزاعم وطالب من يتهمونه بتقديم الأدلة. وفي ١٢ أيار/مايو، قامت مجموعة من المواطنين وأحد الأحزاب غير المسجلة برفع قضية ضد السيد كوركويا، بدعوى انتهاك أحكام قانون الأجانب والجنسية. ويُزعم أيضا أن العديد من المرشحين الرئاسيين يحملون أيضا جنسية مزدوجة، وقد يواجهون بذلك صعوبات مماثلة.

٨ - وفي ٣٠ أيار/مايو، قامت رسميا مجموعة من الأحزاب السياسية المعارضة بتقديم وثيقة معنونة ''قرار غانتا'' إلى لجنة الانتخابات الوطنية تلتزم فيها بإجراء انتخابات سلمية في عام ٢٠١٧. وكانت الأحزاب قد اعتمدت هذا القرار في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، وبدعم من البعثة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، استضافت حكومة ليبريا في ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه منتدى وطنيا يسَّره مجلس ليبريا المشترك بين الأديان، وتُوِّج بالتوقيع على ''إعلان نهر فارمينغتن'' في ٤ حزيران/يونيه من قبل حاملي اللواء والزعماء السياسيين لعشرين من أصل اثنين وعشرين حزبا سياسيا مسجلا، وقد أعربوا في الإعلان عن التزامهم بإجراء عملية انتخابية سلمية وبنقل السلطة إلى إدارة جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٩ - وشرعت لجنة الحوكمة في إعداد مشروع قانون يقترح ترتيبات للانتقال من الحكومة الحالية إلى الحكومة المقبلة، ويتضمّن أحكاما لتنظيم هذه العملية. وفي غضون ذلك، بدأت وكالة الخدمات العامة في توثيق وتدقيق الأصول الحكومية لضمان المساءلة خلال المرحلة الانتقالية.

العملية الانتخابية

١٠ - خلال الفترة الفاصلة بين ١ شباط/فبراير و ١٤ آذار/مارس، قامت لجنة الانتخابات الوطنية بعملية لتسجيل الناخبين على المستوى الوطني، اعتبرها المراقبون الوطنيون والدوليون موثوقة برغم الأعطاب التقنية الأولية التي أدت إلى التمديد بأسبوع في الآجال المحددة لهذه العملية. وفي ٣١ آذار/مارس، أعلنت اللجنة عن النتائج المؤقتة لعملية تسجيل الناخبين التي أظهرت ترسيم ٢,١ مليون ناخب شكلت المرأة نحو ٤٨ في المائة منهم. ومن المتوقّع نشر قائمة الناخبين المؤقتة خلال الفترة من ١٢ إلى ١٧ حزيران/يونيه، رهناً بقيام الحكومة بصرف الأموال في الوقت المناسب.

١١ - وفي ٩ أيار/مايو، أصدرت لجنة الانتخابات الوطنية أمرا بتنظيم الانتخابات، حدد موعدها بيوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتم تحديد يوم ١١ تموز/يوليه موعدا نهائيا لكي تعيّن الأحزاب السياسية المسجلة مرشحيها ولكي يقدّم المستقلون ترشحاتهم. وستجري الحملة الانتخابية الرسمية خلال الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي إطار التحضير للحسم بفعالية في المنازعات المتعلقة بالانتخابات، تم تنظيم معتكف في أيار/مايو ناقش فيه القضاة قانون الانتخابات، ولا سيما التعديلات المدخلة عليه في عام ٢٠١٤.

١٢ - وتم بذل جهود من أجل التشجيع على المشاركة الكاملة في العملية الديمقراطية. وفي ١٤ شباط/فبراير، افتُتحت في مونروفيا غرفة عمليات المرأة لتلقي شكاوى العنف المتصل بالانتخابات ولدعم عملية تسجيل الناخبين. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في السياسة والحوكمة، سهّلت المشاريع السريعة الأثر التي نفذتها البعثة توفير التدريب من أجل زيادة تمكين ١٠٠ من صاحبات الطموح السياسي ومن مديرات الحملات المشاركات في الدعوة على المستوى الشعبي. وعلاوة على ذلك، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة بشأن إشراك الشباب، وجمعت هذه المشاورات ممثلين من المنظمات النسائية والشبابية ووزارة الشباب والرياضة ولجنة الانتخابات الوطنية والأمم المتحدة لمناقشة مسألة الوقاية من العنف المتصل بالانتخابات، بما في ذلك العنف الانتخابي القائم على نوع الجنس؛ ومسألة توطيد الثقة والتعاون بين الشباب ومقدمي الخدمات الأمنية؛ والتوعية بقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥). واستنادا إلى هذه المشاورات، قام البرنامج الإنمائي بتطوير مشروع بشأن تعزيز مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية لعام ٢٠١٧، وقد لقي هذا المشروع دعما ماليا بمبلغ ١,٨ مليون دولار من صندوق بناء السلام.

١٣ - ويقوم ممثلي الخاص دوريا، وعملا بمقتضيات الولاية الموكلة إليه في مجال المساعي الحميدة والدعم السياسي، بالتحاور مع أصحاب المصلحة السياسيين، وهو يشجع على التفاعل من خلال اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب. وعلاوة على ذلك، عملت البعثة، بالتعاون الوثيق مع اتحاد صحفيي ليبريا ومديري وسائط الإعلام والشركاء الآخرين، على تشجيع العمل الصحفي المتصل بالانتخابات الذي يقوم على القطع وعلى مبدأ التحلي بالمسؤولية. ونفذت البعثة أيضا مبادرات في مجال التوعية المدنية تهدف

إلى منع العنف الانتخابي وتعزيز المصالحة، وقدمت الدعم لمبادرات تثقيف الناخبين باستخدام مختلف الوسائط، بما في ذلك الإذاعة والعروض المتنقلة ووسائل التواصل الاجتماعي. وتتلقى اللجنة أيضا الدعم من أحد مشاريع البرنامج الإنمائي ومن صندوق مشترك للتبرعات يموّله المانحون.

١٤ - وأجري ممثلي الخاص، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو، مشاورات مع موظفين حكوميين سامين في كوت ديفوار وغينيا وسيراليون، وذلك دعما للجهود الوطنية الرامية إلى تيسير تهيئة بيئة مواتية تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية في ليبريا. وقد رحب المحاورون جميعا بروح حسن الجوار السائدة بين بلدان اتحاد نهر مانو، وأكدوا التزامهم بدعم ليبريا خلال العملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التنسيق الوثيق فيما يتعلق ببعث الرسائل خلال الفترة السياسية وفي ما بعدها. ومن أجل تعزيز الحظوظ في إجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة، يعتزم شركاء دوليون كثيرون، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطة، نشر مراقبين للانتخابات يكمّلون عمل المراقبين الوطنيين.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دربت البعثة ٦٥٥ فردا من كبار ضباط الشرطة الوطنية الليبرية، بمن فيهم ١٦٣ امرأة، على القيادة والمراقبة والاتصالات، وأيضا على إدارة الأزمات والحوادث. وسيوفّر التدريب الدعم لمركز عمليات الانتخابات التابع للشرطة والموجود في مقرّها في مونروفيا، وأيضا لثلاثة من مراكز العمليات الإقليمية. وفي كانون الثاني/يناير، أنشأت الشرطة الوطنية فرقة عمل معنية بأمن الانتخابات تشمل وكالات إنفاذ القوانين والوكالات الأمنية، وتعمل على المستوى الوزاري وعلى مستوى المانحين من أجل إجراء تقييمات مشتركة للمخاطر الأمنية والاضطلاع بالتخطيط التنفيذي. وتقدم البعثة الدعم والتوجيه الاستراتيجي لهذه الفرقة. وتلقى ٥٥٥ فردا من ضباط الشرطة، بمن فيهم ١٧٩ امرأة، التدريب أيضا على الخفارة المجتمعية وأمن الانتخابات. ولتوطيد عرى الثقة في أوساط الجماهير، قامت قيادة الشرطة الوطنية بزيارات منتظمة إلى مقاطعات مختلفة من أجل التحاور مع أصحاب المصلحة في المجتمع، وعقدت جلسة في مونروفيا مع ممثلي الأحزاب السياسية بشأن التأكد من تنظيم حملات ذات طابع سلمي.

المصالحة الوطنية والإصلاحات السياسية والحوكمة

١٦ - بدعم من البعثة، واصلت الحكومة جهودها من أجل الدفع قدما بالتوصيات غير القضائية التي قدمتها لجنة الحقيقة والمصالحة في عام ٢٠٠٩. وفي شهري كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تم في مقاطعتيْ غراند غيديه ولوفا عقد جلسات استماع ضمن إطار برنامج ''بالافا هات''، حيث تم التركيز على الصفح. وجرى تسجيل شهادات ٢٦٩ من ضحايا الحرب، وتسوية ١٧٧ قضية بالوسائل الودية. وفي ٨ آذار/مارس، دشنت رئيسة ليبريا نصبا تذكاريا في موقع مجزرة باينسفيل تخليدا لذكرى الليبريين الذين ماتوا خلال الحرب الأهلية.

١٧ - وفي نيسان/أبريل، نظّم مكتب بناء السلام في ليبريا، بدعم من البعثة، استعراضا وطنيا أجراه أصحاب المصلحة لخريطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني. وقد كشف الاستعراض أن خريطة الطريق لا تزال قائمة وأن التزام الحكومة السياسي والمالي، وكذا تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، سيلزم لتحقيق المصالحة الوطنية. وفي أيار/مايو، نشر مكتب بناء السلام في ليبريا والبعثة نتائج مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة، الذي يقيس مدى التقدم المحرز

في تعزيز المصالحة، واستخدم هذه النتائج في إجراء مناقشات بشأن السياسة العامة مع المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. وحدّد المؤشر المجالات التي تتطلب تدخلات عاجلة من أجل تعزيز الثقة لدى المؤسسات الحكومية المدنية، وتقليل النزعات العدوانية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز التنمية. واستمر سفير ليبريا للسلام، المسؤول عن وضع خطة للسلام الدائم بالشراكة مع لجنة المصالحة الوطنية، في بذل جهوده من أجل تحسين العلاقات بين الشرطة وراكبي الدراجات النارية التجارية والمجتمع المدني في مونروفيا. وعقد أيضا في نيسان/أبريل اجتماعات لتسوية النزاعات في مقاطعات بومي وبونغ ومونتسيرادو ونيمبا، وكذلك في مقاطعات غراند غيده وماريلاند وريفر غي في أيار/مايو. وقد دعمت البعثة البعض من هذه المبادرات، بما في ذلك عن طريق مشاريعها السريعة الأثر. وفي أيار/مايو، استضافت وزارة الداخلية في مقاطعات بومي وغباربولو وماريلاند ونيمبا وسينوي حوارات بشأن السلام والمصالحة لممثلي النساء والشباب ولمسؤولي المقاطعات وزعماء القبائل.

١٨ - وفي آذار/مارس، عيَّنت رئيسة ليبريا رئيسَ ومفوضَ شؤون السياسات والتخطيط لهيئة الأراضي الليبرية المنشأة حديثا. وعيَّنت الرئيسة أيضا ثلاثة مفوضين آخرين لهيئة الأراضي؛ وفي ٢٥ أيار/مايو، أقرّ مجلس الشيوخ تعيين واحد منهم، في حين لا يزال الآخران في انتظار إقرار تعيينهما. وعلى الرغم من أن الأرض تُعَد عاملا رئيسيا من عوامل النزاع في ليبريا، فإن مشروع قانون حقوق الأراضي، الذي يعترف بالحقوق العرفية في الأراضي، لم يُسنّ بعد. وفي كانون الأول/ديسمبر، قررت السلطة التشريعية عقد مزيد من المشاورات مع ناخبيها لتعزيز دعم المواطنين والملكية الوطنية للقانون الجديد، بُدئ فيها في أيار/مايو. وقام ممثلي الخاص، في إطار ولاية المساعي الحميدة المنوطة به، بالتشجيع على اعتماد إصلاحات تشريعية، بما في ذلك مشروعا قانونيْ الحكومة المحلية والعنف المنزلي اللذان يُنتظر صدورهما.

١٩ - واستمرت عملية إضفاء اللامركزية على قطاع الخدمات العامة، حيث تقوم الحكومة بإنشاء مراكز للخدمات في المقاطعات توفر خدمات متصلة بالوثائق، مثل إصدار شهادات الميلاد وشهادات الزواج ورخص القيادة. وتعمل مراكز الخدمات في ثماني مقاطعات، ويُعتزم إتاحتها في جميع المقاطعات الخمس عشرة قبل نهاية عام ٢٠١٧.

٢٠ - وبذلت السلطات الليبرية أيضا جهودا لمعالجة المنازعات بين المجتمعات المحلية ومسألة الامتيازات. ففي آذار/مارس، أطلق المكتب الوطني للامتيازات، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برامج متعددة الأطراف للتخفيف من حدة النزاعات في أربعة مواقع من مواقع الامتيازات المعرضة لنشوب نزاعات، ولا سيما شركة ''غولدن فيرولييوم'' (Golden Veroleum)، في مقاطعة سينوي؛ وشركة ''آرسيلور ميتال'' (Arcelor Mittal)، في مقاطعة نيمبا؛ ومزارع ''ماريلاند أويل بالم بلانتيشن''/شركة ''كافالا رابر كوربوريشن''، في مقاطعة ماريلاند؛ وشركة ''سايم داربي'' (Sime Darby)، في مقاطعة غراند كيب ماونت. ويراد بهذه البرامج الممولة عن طريق اشتراكات مقررة إنشاءُ آليات محلية مستدامة لمعالجة المنازعات بين شركات الامتيازات والمجتمعات المحلية.

٢١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، خسرت اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد قضية بارزة تتعلق باختلاس ٥,٧ ملايين دولار من بيع ٠٠٠ ١٥ طن من المنتجات النفطية بقيمة ١٣ مليون دولار، كانت قد تبرعت بها حكومة اليابان. وكان وزيرٌ سابق للتجارة ومديرٌ إداري سابق لشركة تكرير النفط الليبرية من بين من صدرت بحقهم اتهامات بالتخريب الاقتصادي، واختلاس ممتلكات موجودة في عهدتهم، وبالتآمر الجنائي، وانتهاك إجراءات وعمليات المشتريات العامة. بيد أن وزارة العدل أشارت

على اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد بعدم رفع القضايا إلى المحكمة نظرا لعدم كفاية الأدلة اللازمة التي تضمن إجراء محاكمة. وفي الفترة الواقعة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ و ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، تضمّن ٢٠ تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن اللجنة العامة لمراجعة الحسابات حالات احتيال و/أو اختلاس في وزارات وهيئات حكومية أخرى. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أحيلت ملفات ١١ فردا و ٦ مؤسسات إلى وزارة العدل لاستكمال التحقيق ومقاضاة المتهمين.

٢٢ - وفي يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير، استضافت وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، في إطار اليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام، مناسبةً من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠). وقد لاحظ المشاركون، بمن فيهم المنتمون إلى المجتمع المدني، أن القيادة القادرة على إحداث التغيير يمكن أن تساعد في التغلب على التحديات الهيكلية التي تعوق مشاركة المرأة في الحكم، بما في ذلك العقبات المالية والثقافية.

باء - الحالة الأمنية

٢٣ - ظلّت الحالة الأمنية مستقرة بوجه عام، وإن تخللتها حوادث متفرقة مثل عمليات السطو المسلح، وأعمال السطو، وحالات القتل المفترضة خلال طقوس دينية، والمنازعات على الأراضي، وعنف الغوغاء، والمظاهرات. ولم تتمكن الشرطة الوطنية من الاستجابة بشكل مناسب لجميع الحوادث، ولا سيما في المقاطعات النائية، بسبب قلة الموظفين ونقص الموارد، مثل المركبات؛ ومن ثم لم تتم العناية بجميع الحوادث أو لم يبلَّغ عنها.

٢٤ - وعقب اكتشاف جثة فتاة تبلغ من العمر ١٨ عاما زُعم أنها قتلت لأغراض طقوس دينية في بوكانان، بمقاطعة غراند باسا، قام قرابة ٥٠٠ شخص بمحاصرة مخفر الشرطة الوطنية الليبرية في ٦ كانون الثاني/يناير، مطالبين بتسليم المشتبه فيه إلى عدالة الغوغاء. ورغم أنّ الأمور كانت قد خرجت عن سيطرة الشرطة الوطنية في أول الأمر، فإنّ أفرادا من وحدة دعم الشرطة قدموا لها المعاضدة فتمكّنت بذلك من احتواء الوضع.

٢٥ - وفي ٨ شباط/فبراير، نشب نزاع على أراض بين جماعتي الماندينغو والمانو العرقيتين في بلدة سوكوبا تاون، بمقاطعة نيمبا، أسفر عن مقتل شخص واحد؛ وفُقد شخص آخر يُعتقد أنه قد لقيَ مصرعه. وفرّ سكان بلدة سوكوبا تاون إلى الأدغال لعدة أيام ولم يعودوا إلى ديارهم إلاّ بعد التدخل.

٢٦ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، هاجمت مجموعة من جنود القوات المسلحة الليبرية عناصر من الشرطة الوطنية في مخفر الشرطة الكائن في بينسفيل، على مشارف مونروفيا، مما أسفر عن إصابة عُنصرين من عناصر الشرطة. وكانت الشرطة قد صادرت دراجة نارية من أحد الجنود لانتهاكه حظر التجول. ولم تحدث عمليات اعتقال.

٢٧ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل، تعرّض حراس غابات عُزَّل، كانوا يحاولون اعتقال عمّال مناجم غير قانونيين وممارسين للصيد غير المشروع من منتزه سابو الوطني في مقاطعة سينوي، لهجوم أسفر عن مقتل حارس واحد وإصابة خمسة آخرين. وأُلقيَ القبض على ستة من المشتبه فيهم.

٢٨ - وفي ٢٠ أيار/مايو، قام ١٧ جنديا من جنود القوات المسلحة الليبرية بالاعتداء على مدنيين في واينسوي، بمقاطعة بونغ، مما أسفر عن جرح ١٥ من السكان. واعتُقل خمسة جنود، ولا تزال التحقيقات العسكرية جارية.

حماية المدنيين

٢٩ - أنجزت البعثة، في كانون الثاني/يناير، استعراضا لاستراتيجيتها المتعلقة بحماية المدنيين التي تعطي الأولوية للوقاية من خلال بذل المساعي الحميدة وتعزيز القدرات الوطنية. وفي شباط/فبراير، أُنجزت عملية مسح للتهديدات المحتملة لحماية المدنيين، مثل انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات والنزاعات على الامتيازات، كما أُقيمت، طوال الفترة المشمولة بالاستعراض، سلسلة من الدورات التدريبية لفائدة شركاء الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين.

جيم - الوضع الإقليمي

٣٠ - في ٤ حزيران/يونيه، استضافت ليبريا الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي انتُخب خلالها رئيس توغو، فوري غناسينغبي، خلفاً للسيدة جونسون سيرليف، رئيسا للجماعة الاقتصادية. وخلال فترة ولاية السيدة جونسون سيرليف، أدمجت ليبريا في قوانينها المحلية عدة بروتوكولات من بروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك بروتوكولات بشأن تبادل المساعدة في المسائل الجنائية وبشأن إنشاء المكتب الجنائي والاستخباراتي التابع للجماعة الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، شهدت المنطقة تقدما في توطيد الديمقراطية، وتعزيز السلام والأمن، وتحسين الاستقرار المالي، وتعزيز الإصلاح المؤسسي. وفيما يخص التكامل الإقليمي، أُحرز تقدم في تنفيذ البروتوكولات المتعلقة بحرية حركة الأشخاص والبضائع، ولا سيما التعريفات الداخلية المشتركة، ومخطط تحرير التجارة للجماعة الاقتصادية، واتفاق الشراكة الاقتصادية.

٣١ - ونظم اتحاد نهر مانو، يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ اجتماعاً في مونروفيا بشأن تنفيذ استراتيجيته المتعلقة بالأمن عبر الحدود لعام ٢٠١٣. وقد التقى المشاركون من الدول الأعضاء ومن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لاستعراض ما تحقق من إنجازات؛ ولتحديد التحديات وتبادل الخبرات مع الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة؛ واقتراح توصيات تهدف إلى مواءمة الضوابط الحدودية، وتوليد زخم لتنفيذ الاستراتيجية، وتعزيز التعاون الأمني عبر الحدود.

٣٢ - وعقب سحب قوات من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والشرطة المشكلة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا من الحدود بين كوت ديفوار وليبريا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧، على التوالي، ركّزت أنشطة التعاون المشتركة بين البعثتين على دعم حكومتي كوت ديفوار وليبريا في تطوير تعاونهما الثنائي. وفي أيار/مايو، شارك ممثلي الخاص في مشاورات مع البلدان المجاورة لليبريا بشأن التعاون الإقليمي، بما في ذلك مناقشات بشأن وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية ومبادرة ساحل غرب أفريقيا.

دال – الحالة الإنسانية

٣٣ – ظلت الظروف في كوت ديفوار مواتية عموما للعودة الطوعية للاجئين الإيفواريين، رغم أن معدل عودة اللاجئين المقيمين في ليبريا تباطأ خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٧، مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٦. وقد أعرب اللاجئون عن شواغل إزاء الأمن، وكذلك إزاء الوصول إلى الأراضي والخدمات الأساسية وفرص كسب العيش في مناطق العودة، إضافة إلى حالة الارتياب إزاء عمليات المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي في كوت ديفوار. ولتهدئة هذه الشواغل، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زيارات للاجئين إلى قرى العودة كي يتمكنوا من تقييم برامج الإدماج المتاحة والظروف الأمنية. وفي ٦ حزيران/يونيه، كانت ليبريا تستضيف ٤٦٠ ١٥ لاجئا إيفواريا مسجلا، منهم ٧٢٦ ١١ لاجئا يعيشون في مخيمات للاجئين، و ٧٣٤ ٣ يعيشون مع مجتمعات مضيفة، وقد انخفض هذا العدد عن مستوى الذروة الذي بلغه في عام ٢٠١١ وقدره ٠٠٠ ٢٢٤ لاجئ.

٣٤ – واسترشدت وزارة الصحة بالدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس إيبولا في جهودها الرامية إلى وضع نظام صحي أقدر على الصمود. وبفضل السياسة والخطة الوطنية للصحة في ليبريا، التي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية من أجل الكشف عن التهديدات التي تواجه الصحة العامة والتخفيف من حدتها والتصدي لها، تمكنت ليبريا من الاستجابة بفعالية لظهور مرض التهاب السحايا الذي بدأ في أواخر شهر آذار/مارس. وفي ٦ حزيران/يونيه، بلغ عدد المصابين ٣١ شخصا توفي منهم ١٣ شخصا. وجاءت النتائج السريرية والمختبرية لـ ١٣ حالة من الحالات الـ ٣١ إيجابيةً بالنيسرية السِّحائية من النمط المصلي جيم ”Neisseria meningitides Serotype C“، مما أدى إلى استنتاج مفاده أن المرض هو التهاب السحايا. وفي ١٧ أيار/مايو، تم التوصل إلى اتفاق بين وزارة الصحة والبنك الدولي بشأن تنمية القدرات في مجال تشخيص الأمراض المدارية وغيرها من الأمراض السارية في البلد في غضون ٤٨ ساعة من وقت إجراء الاختبار.

٣٥ – وأجرت الحكومة، بدعم من برنامج الأغذية العالمي، عملية استعراض استراتيجي لهدف القضاء على الجوع ترمي إلى تقييم طبيعة مكامن الضعف في البلد ووضع خارطة طريق للقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠، وفقا لأهداف التنمية المستدامة. وأعلنت الرئيسة إصدار التقرير في ١٦ أيار/مايو.

هاء – حقوق الإنسان

٣٦ – ظلّت حالة حقوق الإنسان تشهد ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي والجنساني؛ والممارسات التقليدية الضارة، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والإجبار على الانتساب إلى جمعيات سرية، والمحاكمة بالتعذيب، والاتهامات بممارسة الشعوذة؛ وكبح حرية التعبير؛ ومحدودية القدرات والموارد الوطنية اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أو الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالإبلاغ بموجب المعاهدات.

٣٧ – وفي الفترة الفاصلة بين حزيران/يونيه ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧، أبلغت الحكومة بوقوع ٤٠٤ ١ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب، كان ما نسبته ٧٠ في المائة من الضحايا فيها فتيات لم يتعدَّين سنّ الثامنة عشرة. وعقب المحاولة الفاشلة في عام ٢٠١٦ لسن قانون لمكافحة العنف المنزلي يتضمن أحكاما تجرّم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، هناك جهود جارية، في إطار خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل وضع قانون جديد يجرّم تلك الممارسة، وفقاً لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، دخل البرنامج المشترك بين الأمم

المتحدة وحكومة ليبريا المتعلق بالعنف الجنسي والجنساني المرحلة الثالثة من مراحل تنفيذه، التي من المقرر أن تستمر حتى نهاية عام ٢٠٢٠، إذا كانت الموارد متاحة لذلك؛ وتمّ تحصيل ٣,٢ ملايين دولار من المبلغ المطلوب وقدره ٣٦ مليون دولار. وسيركز البرنامج، الذي يهدف إلى الوصول إلى جميع المقاطعات، على تغيير التصورات والمواقف، مع تعزيز النظم للتصدي للاغتصاب والزواج المبكر والعنف المنزلي والممارسات التقليدية الضارة وارتباطاتها بالحقوق الجنسية والإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

٣٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قدمت ليبريا تقريرها عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تأخر طويلا والذي يقيِّم سجل الدولة في تنفيذ المعاهدة. وفي كانون الأول/ديسمبر، أنشئ منتدى لمنظمات المجتمع المدني التي تركز على حقوق الإنسان، سيقوم بتعزيز جهود التنسيق والدعوة. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، تحصلت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على الاعتماد لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مما يمكن اللجنة من الحصول على الموارد، والمشاركة مع المؤسسات الأخرى، والاضطلاع بولايتها بشكل أكثر فعالية وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس). كما أصدرت اللجنة في نيسان/أبريل تقريرا عن أوضاع السجون والسجناء في ليبريا شددت فيه على انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها السجناء، بما في ذلك الرعاية الطبية المحدودة، والاكتظاظ، والاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وسوء المرافق الصحية، ونقص التغذية. وفي حزيران/يونيه، أنجزت اللجنة دليلا بشأن تلقي الشكاوى للاسترشاد به في استعراض الحالات.

واو - الحالة الاقتصادية

٣٩ - لا تزال حالة الاقتصاد الكلي متأثرة سلبا جراء الانخفاض العالمي في أسعار السلع الأساسية ومخلّفات ظهور فيروس إيبولا، على نحو ما يتبين من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي بلغ ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، و ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، وصفر في المائة في عام ٢٠١٥، و ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، خفّض صندوق النقد الدولي تقديرات النمو الاقتصادي لليبريا لعام ٢٠١٦ من ٠,٥ في المائة المقدرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ناقص ١,٢ في المائة. والنسبة المقدرة لعام ٢٠١٧ تبلغ ٣,٠ في المائة. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، تواجه ليبريا عجزا كبيرا في الإيرادات، بالرغم من أنها تلقت ٧٥ مليون دولار تقريبا في شكل دعم مباشر للميزانية من الجهات المانحة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.

٤٠ - وأسفر تقلص الموارد المالية، الذي يعزى بدوره إلى الالتزامات المرتبطة بنقل المسؤوليات الأمنية، عن انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٠ في المائة تقريبا. ويتوقع صندوق النقد الدولي حدوث نمو اقتصادي يتراوح بين ٢,٥ و ٣,٠ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٧/٢٠١٨. وتُقدر الحصيلة المالية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بمبلغ ٥٢٠ مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٦,٠ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، فإن قدرة ليبريا على الاقتراض محدودة بسبب ارتفاع تصنيفها على سلم مخاطر الديون من ''منخفض'' إلى ''متوسط'' في آذار/مارس ٢٠١٧ بسبب ارتفاع معدل ديونها نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٤١ - وظل معدل التضخم عاليا حيث ازداد من ٧,٧ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١٢,٥ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ غير أن التضخم انخفض في شباط/فبراير ٢٠١٧ إلى

مستوى ٩,٩ في المائة. وانخفضت قيمة الدولار الليبري إثر تداول الملايين من العملة الورقية الجديدة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، مما أثار شكوكا حول الاقتصاد وكان عاملا أسهم في انخفاض القدرة الشرائية للدولار الليبري التي قابلتها زيادة في أسعار السلع الأساسية.

ثالثا – تنمية القدرات الوطنية في مجالي الأمن والعدالة

ألف – استراتيجية وهيكل الأمن الوطني

٤٢ – أُحرِز تقدم في وضع استراتيجية وهيكل الأمن الوطني. وفي ١٩ أيار/مايو، قدم مستشار الأمن القومي، على إثر استعراض لاستراتيجية عام ٢٠٠٨ يجري منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، استراتيجية أمنية وطنية منقحة تهدف إلى بناء السلام وبسط الأمن وتحقيق الاستقرار والتنمية من خلال تنسيق قطاع الأمن بشكل فعال وخاضع للمساءلة، إلى أعضاء مجلس الأمن الوطني للموافقة عليها. وتسدي البعثة المشورة بشأن وضع خطة للتنفيذ سيتم الانتهاء منها بحلول نهاية حزيران/يونيه. وتمشيا مع بيان الالتزامات المتبادلة بين لجنة بناء السلام والحكومة، بدأت في نيسان/أبريل، وبدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي، الأعمال التحضيرية لإجراء استعراض في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٧ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٨ للنفقات العامة في قطاعي العدالة والأمن. وسيتم الاسترشاد بهذا الاستعراض في تقدير التكاليف المتصلة بتنفيذ عنصريْ العدالة والأمن من برنامج التحول، واستراتيجية الأمن الوطني المنقحة، والمرحلة الثانية من خطة بناء السلام التي أبلغتُ مجلس الأمن بها في رسالتي المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/282).

٤٣ – وفي نيسان/أبريل، بدأت وزارة العدل مبادرة لإصلاح السلامة العامة تنطوي على استعراض الإطار القانوني الذي ينظم الشركات الأمنية الخاصة ووضع خريطة طريق للسلامة العامة. وتعمل الوزارة أيضا، بدعم من البعثة، على إعداد مشروع قانون للسلامة العامة يغطي تنظيم الشركات الأمنية الخاصة، وهي ستعرضه على مكتب الرئيسة بحلول نهاية حزيران/يونيه.

٤٤ – ووضعت اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة لوائح تتعلق بتنفيذ قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر، وأجرت سلسلة من أنشطة التوعية العامة. ولا يزال مشروع القانون الموحَّد للعدالة العسكرية ينتظر موافقة الهيئة التشريعية. وريثما يتم ذلك، تلقى المسؤولون المدنيون والعسكريون التدريب بخصوص مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارتي العدل والدفاع في أيار/مايو ٢٠١٦، سعيا إلى تعزيز المساءلة من خلال إخضاع القوات المسلحة إلى اختصاص منظومة القضاء المدني.

٤٥ – وفي إطار الجهود المبذولة من أجل بناء هيكل لقطاع الأمن يراعي المنظور الجنساني، أنشأت وزارات العدل، والدفاع، والشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، في ٢٧ آذار/مارس وبدعم من البعثة، بتدشين فرقة عمل معنية بالشؤون الجنسانية وقطاع الأمن. وستنسق فرقة العمل جهات تنسيق الشؤون الجنسانية التابعة للقطاع الأمني بغية وضع برامج مشتركة تهدف إلى تعزيز تكافؤ المشاركة والفرص للرجال والنساء في قطاع الأمن. وبدعم من البعثة، تم في وقت لاحق إنشاء مكاتب للشؤون الجنسانية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات الأمنية في وزارة العدل، والقوات المسلحة الليبرية، ودوائر الهجرة الليبرية، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، ومكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل.

٤٦ - وعملت البعثة أيضا على تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عملية إصلاح قطاع الأمن، بطرائق منها إنشاء مركز فكر في جامعة ليبريا لإصلاح قطاع الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي الفترة من ٢٠ شباط/فبراير إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، نفذت منظمات المجتمع المدني أنشطة لتوعية السكان بأطر المساءلة الجديدة داخل القطاع. وتعمل البعثة أيضا مع مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة على تصميم مشروع يهدف إلى تعزيز قدرة الهيئة التشريعية المقبلة على توفير الرقابة الفعالة على قطاع الأمن؛ وتحقيقا لتلك الغاية، أُجريت تقييمات أولية في نيسان/أبريل وأيار/مايو.

باء - الشرطة الوطنية الليبرية

٤٧ - في ٦ حزيران/يونيه، كان قوام الشرطة الوطنية يبلغ ١٢٧ ٥ عنصرا، بمن فيهم ٩٧٠ امرأة. ونُشر معظم العاملين في دائرة الشرطة، أي ٨٥٩ ٣ عنصرا، بمن فيهم ٧٤٨ امرأة، في مقاطعة مونتسيرادو اعتبارا من ذلك التاريخ، وبقي فقط ٢٨٤ ١ عنصرا نشروا في بقية أرجاء البلد. وخُصِّص واحد وأربعون عنصرا لمعالجة المسائل المتصلة بالمساءلة والإدارة والموظفين، دعماً لتحقيق اللامركزية في دوائر الشرطة. وفي نيسان/أبريل، أكمل ١٥ ضابطا من الرتب العليا، بمن فيهم خمس نساء، دورة تدريبية على القيادة والإدارة في غانا.

٤٨ - ووضع المفتش العام للشرطة الذي عُيِّن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، القيادة والإدارة والاقتدار المهني وتقديم الخدمات على سلم الأولويات. غير أنه لا تزال هناك بعض الثغرات. ولم تكن مجالسُ استعراض إدارة السياسات والشكاوى المدنية المطلوبة بموجب قانون الشرطة الوطنية الليبرية لعام ٢٠١٦ قد شرعت بعد في العمل. وتبعاً لذلك، تمت في شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٦ ترقية ٢٤٤ عنصرا بما يخالف القانون المذكور، الذي يقتضي موافقة مجلس إدارة السياسات التابع لوزارة العدل على جميع الترقيات. وواصلت الشرطة الوطنية، بدعم من البعثة، توعية عناصرها بقانون الشرطة. وفي الوقت نفسه، تم في آذار/مارس الانتهاء من صياغة ستة أوامر إدارية وسبع لوائح من أجل تنفيذ العناصر المكوّنة لهذا القانون.

جيم - دائرة الهجرة في ليبريا

٤٩ - في ٦ حزيران/يونيه، بلغ قوام دائرة الهجرة في ليبريا ٦٠٦ ٢ موظفين، بمن فيهم ٧٥١ امرأة، نُشر منهم ٩١٤ ١ موظفا في المناطق الحدودية ومطار روبرتس الدولي. وفي نيسان/أبريل، أنجز ١٥ من موظفي الهجرة دورة دراسية في غانا ضمن مجال القيادة والإدارة، وذلك بدعم من منظمة المعونة الأيرلندية.

٥٠ - ومنحت دائرة الهجرة في ليبريا الأولوية لوضع اللوائح والأوامر الإدارية من أجل كفالة التنفيذ الفعال لقانون الهجرة. وقدمت البعثة الدعم من خلال طباعة ونشر ٥٠٠ ١ نسخة من القانون، ودعم برامج توعية موظفي الهجرة. ورغم أن دائرة الهجرة في ليبريا أحرزت تقدماً في صياغة اللوائح والأوامر الإدارية، فقد أفضى التأخر في إنشاء مجالس استعراض إدارة السياسات والشكاوى المدنية بموجب قانون الهجرة إلى إعاقة فعالية الإدارة والرقابة والمساءلة.

٥١ - ولدى دائرة الهجرة القدرة الكافية على رصد الهجرة والكشف عن وثائق السفر المزورة. ولقد تم تعزيز آليات الأمن الحدودي بالدعم البرنامجي الذي وفرته البعثة تمشيا مع ولايتها، وجرى تطبيقها

بالاشتراك مع الشرطة الوطنية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون التي تضطلع بمهام على الحدود. وتم تزويد ١٧ من أصل ٤٥ نقطة دخول رسمية بالمعدات الحديثة لإدارة الهجرة وتعزيز أمن الحدود. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ١٤٠ موظفا في دائرة الهجرة في ليبريا، بمن فيهم ٣٠ امرأة، التدريب على كشف وثائق الهوية المزورة، وعلى المساءلة، والنزاهة.

دال – العدالة والإصلاحيات

٥٢ – في نيسان/أبريل، أنجز ٦٠ قاضيا دورة تدريبية استغرقت سنة كاملة نظمتها السلطة القضائية، ليتم بعد ذلك إيفادهم إلى خارج مقاطعة مونتسيرادو بهدف تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء.

٥٣ – وكُثِّفت الجهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل العمل باتفاقات التفاوض لتخفيف العقوبة، وذلك بغية تقليص العدد المرتفع لحالات الاحتجاز السابق للمحاكمة. وفي ١ حزيران/يونيه كان هناك ١ ٤٥٠ شخصا، أو ٦٥ في المائة من السجناء، محتجزين رهن المحاكمة. وشهدت السجون تسع حالات هروب بسبب الاكتظاظ الشديد وضعف الهياكل الأساسية وعدم قدرة ضباط السجون المنهكين على كفالة المراقبة، ولا سيما في المرافق الإصلاحية الواقعة خارج مونروفيا.

٥٤ – وفي ١١ نيسان/أبريل، وقع وزير العدل إجراءات تشغيلية قياسية جديدة وخطة استراتيجية خمسية لمكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل. وبعد سنة من التوجيه، سلَّمت البعثة إلى المكتب، في آذار/مارس، البيانات الإلكترونية للسجناء التي سبق أن قامت بجمعها وتعهدها. ويقوم المكتب بانتظام، منذ أن تولى المسؤولية الكاملة عن هذه المهمة، بتوزيع البيانات ذات الصلة على مؤسسات العدالة الجنائية. وساعدت البعثة في بناء قدرة المكتب على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السجون، وذلك من خلال تدريب تجريبي نظمته مجموعة أصدقاء الإصلاحيات ونفّذته في مطلع كانون الأول/ديسمبر.

٥٥ – وفي الفترة الفاصلة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفرت البعثة ومكتب الإصلاحيات التدريب لفائدة ٦٠ مديرا من المستوى المتوسط، بمن فيهم ١٧ امرأة، في مجال إدارة الحوادث والقدرات التشغيلية، وذلك بغية تعزيز إدارة الإصلاحيات والمساءلة من خلال تحسين الإدارة والرقابة الداخليتين.

هاء – القوات المسلحة الليبرية

٥٦ – بلغ قوام القوات المسلحة ٢ ٠٠٠ فرد في ٦ حزيران/يونيه. ولا تزال الولايات المتحدة تقدم التدريب والدعم من أجل تعزيز مؤسسات الدفاع، وتطوير القدرات المهنية، والأمن البحري، والدعم الهندسي، والجاهزية الطبية. ومن خلال هذه الشراكة، افتتحت القوات المسلحة أولى مدارسها لإعداد الضباط بقيادة وطنية، وشرعت هذه المدرسة في تقديم أولى دوراتها الدراسية في ١ أيار/مايو. وتقدم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا التوجيه للقوات المسلحة. وفي آذار/مارس، أجرى مدربون عسكريون فرنسيون عملية تدريبية ونظموا برنامجا إرشاديا للمشاة لمدة ١٠ أيام بهدف تعزيز المهارات القتالية لفائدة ٥٠ عنصرا من القوات المسلحة الليبرية في زويدرو.

٥٧ – وظل الجيش يواجه تحديات تنفيذية يُعزى جزء منها إلى عدم كفاية التمويل، مما أدى إلى إعاقة قدرته على مواصلة العمليات خارج مقاطعتي مونتسيرادو ومارغيبي. وعلى الرغم من ذلك، شارك الجيش في ثلاثة تدريبات مشتركة مع الشرطة الوطنية ووكالات أمنية أخرى خلال الفترة قيد الاستعراض.

٥٨ - ويبلغ قوام حرس السواحل ٨٥ فردا، وهو قادر على تسيير دوريات تصل إلى مسافة ١٥٠ ميلا بحريا قبالة الساحل. وفي ٣ شباط/فبراير، تم اعتراض سفينة صيد تجارية أثناء انخراطها في الصيد بشباك الجر بصورة غير قانونية في المياه الليبرية.

٥٩ - وتساهم ليبيريا بقوات قوامها ٧٨ جنديا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي أيار/مايو، قُتل أحد حفظة السلام الليبريين أثناء هجوم غير مباشر على أحد معسكرات البعثة المتكاملة.

رابعا - نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

ألف - العنصر العسكري

٦٠ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، بلغ قوام العنصر العسكري المأذون به لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ٤٣٤ فردا في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، مقارنة بالحدّ الأقصى السابق وقدره ١ ٢٤٠ فردا. وتتألف القوة من كتيبة مشاة واحدة (٢٣٠ فردا)؛ ووحدة طيران مكونة من ثلاث طائرات عمودية (١٠٥ أفراد)؛ ومستشفى من المستوى الثاني (٦٩ فردا)؛ و١٥ مراقبا عسكريا و١٥ ضابط أركان. ورغم أن القوة تتركّز في مونروفيا، فإنها تحتفظ بقدرة استجابة سريعة يمكن لها نشر ما يصل إلى ثلاث فصائل في أي مكان في البلد، بينما يقوم المراقبون العسكريون بدوريات منتظمة في جميع أنحاء البلد.

٦١ - وأُعيدت قوة الرد السريع المنشأة داخل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٦٢ (٢٠١٤) من كوت ديفوار إلى السنغال في شباط/فبراير، حيث يجري إعادة تدريب أفرادها وإعادة تجهيزها قبل نشرها إلى البعثة المتكاملة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٥ (٢٠١٦). وسينتشر فريق متقدم مكون من ٢٥٠ جنديا في موبتي، مالي، بحلول نهاية تموز/يوليه، بينما يُعتزم نشر بقية الأفراد البالغ عددهم ٤٠٠ فرد، بما في ذلك وحدة الطيران، في نهاية آب/أغسطس.

باء - عنصر الشرطة

٦٢ - تم خفض عنصر الشرطة من حد أقصى قدره ٦٠٦ فرد فيما سبق إلى ٣١٠ أفراد في ٢٨ شباط/فبراير، وذلك عملا بالقرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وتمشيا مع مفهوم عمليات الشرطة المنقَّح في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أدمجت البعثة وحدتين من وحدات الشرطة المشكَّلة في مونروفيا، وتمتلك الوحدتان القدرة على أن تنشرا في وقت واحد ما يصل إلى فصيلة من كل منهما في أي مكان في البلد.

٦٣ - ويقوم أفراد الشرطة الخمسون المقدَّمون من الحكومات، المتمركزن في مونروفيا أيضا، بأنشطة من خلال مفهوم قائم على الأفرقة المتنقلة يشمل القيام بزيارات متكررة إلى المقاطعات، بالاشتراك مع النظراء الوطنيين حيثما أمكن. وتشمل المهام ذات الأولوية دعم تطوير القيادة والإدارة الداخلية والتأهيل المهني وآليات المساءلة لدى الشرطة الوطنية، مع التركيز بصفة خاصة على أمن الانتخابات ودعم وكالات الأمن الوطني من أجل حماية المدنيين في حالة حدوث تدهور يمكن أن يهدد بانتكاسة استراتيجية للاستقرار.

جيم – العنصر المدني

٦٤ – يُقترح في مشروع ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلغاء ٢٢٨ وظيفة من الوظائف المدنية الدولية والوطنية ووظائف متطوعي الأمم المتحدة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، مع اقتراح الاحتفاظ بالوظائف التالية بدءا من ذلك التاريخ: ٢٣٧ وظيفة دولية، و ٤٢١ وظيفة وطنية، و ١٢٥ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة. وستُحدَّد بعناية مواعيد رحيل الأفراد الباقين تدريجيا لكي تتوافق مع انتهاء المهام الموكلة للبعثة، بما في ذلك المساعي الحميدة والدعم السياسي، وتقديم مساعدة لوجستية محدودة للعملية الانتخابية، ونقل مسؤوليات البعثة وأصولها، بما في ذلك إذاعة البعثة، إلى الشركاء. وقد استند تحديد الأفراد الذين سيُحتفَظ بهم بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى عملية استعراض مقارن أقرّتها الأمانة العامة وأُجريت وفقا للدروس المستفادة من عمليات سابقة.

دال – الاعتبارات المتعلقة بالدعم

٦٥ – في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كانت البعثة تشغِّل ٢٧ موقعا في أنحاء البلد، وقد تقلّص هذا العدد منذ ذلك الحين تمشّيا مع تبسيط الولاية وخفض عدد الأفراد النظاميين. وبدءا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، ستُخفَّض عمليات البعثة إلى ١٨ موقعا في مونروفيا، ومكتبين ميدانيين في فوينجاما وزويدرو، ومركز اتصالات في غبارنغا. وسعيا إلى مواصلة بث إذاعة البعثة في جميع أنحاء البلد لدى إغلاق المكاتب الميدانية، عقدت المحطة شراكة مع شبكة الإذاعة الليبرية، وذلك بالأساس من خلال تقاسم أبراج ومرافق البث.

٦٦ – وفي ضوء الحساسية التي يمكن أن تتسم بها عملية الانتقال من الحكومة الحالية إلى حكومة أخرى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، لا بد أن تظل البعثة قادرة على تنفيذ جميع جوانب ولايتها على نحو كامل حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. ومن ثم، تستلزم خطة تصفية البعثة القيام بأنشطة سابقة للتصفية في أكبر عدد ممكن من المناطق أثناء الاضطلاع بالأنشطة الفنية، مع إجراء تصفية سريعة في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد أجرت البعثة تقييما وافيا لمواقعها وأصولها من أجل المساعدة في تحقيق التصفية السريعة. وتم تجميع الأصول، ويجري شحن بعضها إلى بعثات حفظ سلام أخرى. وبدءا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ستكون معظم أصول البعثة المتبقية قد تجاوزت مدة صلاحيتها، مما سيساعد على التعجيل بعملية التخلص من الأصول وإغلاق المواقع. وتعاونت البعثة على نحو وثيق مع مركز الخدمات العالمي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لكفالة إدماج الدروس المستفادة ذات الصلة ضمن عملية التخطيط للتصفية. وإضافةً إلى ذلك، نُشر اثنان من أفراد البعثة إلى العملية للمساعدة في تصفيتها الجارية واكتساب خبرة قيِّمة من أجل تصفية البعثة في ٢٠١٨.

هاء – سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٦٧ – تعزيزا لسياستي المتعلقة بعدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أطلقت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ووزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية حملة توعية على مستوى البلد كله، شجعت فيها أفراد المجتمعات المحلية على الإبلاغ عن الادعاءات وتوجيه الضحايا إلى إجراءات الإحالة المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، والتي تشمل خيارات قانونية ونفسية – اجتماعية ومجتمعية وخيارات متعلقة بالحماية. وقدمت البعثة تدريبا إلزاميا بشأن العنف الجنسي ومسائل أخرى

متصلة بالسلوك إلى ٩٧٩ موظفا من موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وكذلك إلى ٢٨٧ ٦ فردا من أفراد المجتمعات المحلية القريبة من مباني الأمم المتحدة. وقد أُبلغ خلال الفترة عن ١٠ ادعاءات متعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين على مدى سنة؛ وهذه الادعاءات قيد التحقيق.

واو – سلامة الأفراد وأمنهم

٦٨ – لم تُسجَّل حوادث أمنية كبيرة ضد موظفي الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم وقوع ١١١ حادث سير لمركبات تابعة للأمم المتحدة. وهناك جهود مبذولة من أجل تحسين السلامة على الطرق، بما في ذلك من خلال تدريب أفراد البعثة على القيادة الآمنة. وسُجِّل وقوع ٣ عمليات سلب و ١١ عملية سطو على منازل و ٣ سرقات وحريق صغير في أماكن إقامة موظفي الأمم المتحدة، بينما شملت الجرائم التي تُرتكب في الشوارع وتستهدف موظفين في الأمم المتحدة عملية سطو مسلح وخمس عمليات سلب غير مسلح وسرقتين و ٤ اعتداءات. وتوفي سبعة من موظفي الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحدهم في حادث سير و ٦ لأسباب طبيعية.

٦٩ – وفيما يتعلق بمنشآت الأمم المتحدة وأصولها وعملياتها، سُجلت ٢٣ حادثة، شملت أربع عمليات سطو على مباني، وسرقة واحدة، ومحاولتي سرقة، وسبعة حرائق صغيرة، و أربعة احتجاجات سلمية من جانب جهات فاعلة محلية، وأربعة حوادث اقتحام، وحالة أضرار ناجمة عن أمطار.

خامسا – المرحلة الانتقالية لعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

٧٠ – في ضوء مرور عمل الأمم المتحدة في ليبريا بمرحلة تحوّل، تتعاون البعثة مع حكومة ليبريا عن كثب لإعداد رسائل واضحة ترمي إلى تهدئة القلق الشعبي إزاء إغلاق البعثة. وهذه الرسائل تؤكد أن الأجهزة الأمنية الليبرية قد زادت قدرتها على حفظ السلام بدرجة كبيرة، كما يتضح من فعاليتها على مدار ١١ شهرا منذ نهاية المرحلة الانتقالية الأمنية. وتشدد هذه الرسائل أيضا على أن الأمم المتحدة والشركاء الآخرين سيظلون يعملون في ليبريا بعد إغلاق عملية حفظ السلام. واستخدمت الحملات الإعلامية التي أُجريت في جميع أنحاء البلد، عبر وسائط منها إذاعة البعثة، نُهُجا متباينة استعانت فيها بالجهات الفاعلة المحلية ورواة الأخبار التقليديين.

٧١ – وفي آذار/مارس، قامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بإنشاء فرقة عمل مشتركة معنية بالمرحلة الانتقالية. وتنقسم أهداف فرقة العمل إلى شقين: أولا، دعم عملية الانتقال السياسي في ليبريا، وبخاصة نقل السلطة السياسية والإدارية إلى حكومة جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ وثانيا، دعم العملية الانتقالية للأمم المتحدة، بهدف ضمان استمرار أولويات توطيد السلام التي تدعمها البعثة حاليا. وترتبط هذه الجهود ارتباطا وثيقا بجهود لجنة الحوكمة، على النحو المبين في الفقرة ٩ أعلاه. وفي رسالتي المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/282)، أحلتُ أيضا إلى مجلس الأمن خطة بناء السلام التي طلبها المجلس في القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، والتي اشتركت حكومة ليبريا والأمم المتحدة في وضعها، بالتشاور مع شركاء على الصعيد الثنائي والصعيد الإقليمي وشركاء آخرين، منهم البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وهي خطة توفر إطارا للحفاظ على السلام في سياق العمليات الانتقالية الجارية في ليبريا. وشرعت الحكومة في عملية لوضع خطة التنفيذ.

٧٢ - وكشفت عملية لمسح القدرات أتمّها فريق الأمم المتحدة القطري في أيار/مايو، وفُصِّلت فيها متطلبات وضع استراتيجية للحفاظ على السلام في ليبريا، عن وجود أوجه نقص كبيرة في الموارد المالية والمادية، وكذلك في القدرات البشرية واللوجستية، سيواجهها الفريق القطري بعد انسحاب البعثة. ووفقا للقرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، عملت البعثة عن كثب مع الفريق القطري من أجل تحديد استراتيجيات لمعالجة أوجه القصور في قدراتها، بما يشمل هدف تسريع الأعمال التحضيرية لسحب البعثة تدريجيا وإغلاقها. وفي هذا الصدد، سيتم شطَب الأصول المحددة للبعثة ونقلها وفقا للأنظمة المالية والقواعد المالية ذات الصلة، من أجل دعم عمليات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو الموصى به في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/968)، يدعم الفريق القطري والحكومة تنفيذ المهام الموكلة إلى البعثة، بتمويل من ميزانية البعثة. وتتضمن مجالات التدخل الخفارة المجتمعية؛ وإدارة الحدود وتحقيق أمنها واستقرارها؛ وتسوية النزاعات المتصلة بالانتخابات؛ ومكافحة إفلات مرتكبي العنف الجنسي والجنساني من العقاب.

٧٣ - وتعاونت البعثة تعاونا وثيقا أيضا مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل الشروع في عملية تسليم الأنشطة ذات الصلة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بدعم اتحاد نهر مانو. وإضافةً إلى ذلك، شرعت البعثة في إجراء مناقشات مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن إنشاء مكتب قائم بذاته للمفوضية يكون جزءا من فريق الأمم المتحدة القطري بعد انسحاب البعثة. وفيما يخص إذاعة البعثة، يجري النظر حاليا في مجموعة من الخيارات الممكنة لتيسير نقلها بصورة مستدامة إلى كيان مستقل بعد انسحاب البعثة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦). ويشمل ذلك إمكانية تحويلها إلى إذاعة إقليمية تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو اقتراح حظي بتأييد رئيسة ليبريا.

٧٤ - وهناك جهود مبذولة أيضا لزيادة التفاعل مع الشركاء الإقليميين. ففي نيسان/أبريل، قام ممثلي الخاص بزيارة إلى أبوجا للتشاور مع مسؤولين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومن نيجيريا بشأن مجموعة من القضايا، منها التدابير التي يتعين اتخاذها على نحو مشترك لمنع وقوع نزاع أثناء الفترة الانتخابية وعملية التحول الديمقراطي، والتدابير التي يتعين على الشركاء الإقليميين اتخاذها بعد انسحاب عملية حفظ السلام. ويمكن التعاون ثنائيا مع السلطات الليبرية لوضع الصيغة النهائية لجملة محددة من المبادرات الممكنة التي يجري النظر فيها.

سادسا - ملاحظات

٧٥ - يشكل ضمان إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تتسم بالمصداقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ونقل السلطة سلميا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ هدفين مرحليين بالغي الأهمية من شأنهما توطيد تحول ليبريا نحو السلام والنظام الديمقراطي المستدامين. وقد اضطلع مواطنو ليبريا بدور أساسي في المسار الإيجابي الذي سلكه البلد منذ نهاية الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٣، وأودّ أن أشيد بالجهود التي يبذلونها. بيد أن الحفاظ على السلام يتطلب من شعب ليبريا وحكومتها أن يظلا ملتزمين برعاية هذا السلام الذي تحقق بشق الأنفس، طوال فترة العملية الانتخابية وما بعدها.

٧٦ - وأُثني على ما أعلنه جميع أصحاب المصلحة من تعهد بضمان أن تكون الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر حرة ونزيهة وأن تتسم بالشفافية، وأن يُحلّ أي نزاع سلميا عبر اللجوء

إلى الآليات القائمة وبما يتوافق مع مقتضيات القانون. وأحث جميع المواطنين الليبريين على المشاركة بنشاط وبشكل بناء في العملية الانتخابية. وأرحب ترحيبا خاصا بالتعهدات العلنية التي قطعها قادة الأحزاب السياسية بالالتزام بإجراء انتخابات خالية من العنف وبقبول النتائج الانتخابية. وأرحب أيضا بنتائج مؤتمر القمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في ٤ حزيران/يونيه، ولا سيما توقيع ٢٠ حزبا من الأحزاب السياسية الـ ٢٢ المسجلة في ليبريا على ”إعلان نهر فارمينغتن“ بحضور رؤساء دول الجماعة وحكوماتها، وهو الإعلان الذي تتعهد فيه هذه الأحزاب بإجراء انتخابات خالية من العنف في تشرين الأول/أكتوبر وبانتقال سلمي إلى حكومة جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للأهمية التي تكتسيها الصحافة الحرة والمهنية لمجتمع ديمقراطي، فإنني أشعر بالارتياح إزاء الالتزام الذي أعلن عنه مديرو وسائط الإعلام بضمان تغطية العملية الانتخابية تغطية شاملة ومهنية.

٧٧ - وقد دخلت ليبريا التاريخ باعتبارها أول بلد في أفريقيا ينتخب سيدة لرئاسة الجمهورية انتخابا ديمقراطيا، وقد جرى التوثيق بشكل جيد لدور المرأة الليبرية في إحلال السلام عبر أنشطة شعبية. ونظرا لأهمية القيادة النسائية في الحفاظ على السلام، أدعو جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى إظهار روح القيادة المحدِثة للتحول واللازمة للتغلب على العقبات القانونية والهيكلية والثقافية وغيرها من العقبات التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة. ويتطلب مستقبل ليبريا أيضا تنمية جيل جديد من الزعماء السياسيين. وإنني أؤكد في هذا الصدد أهمية إشراك الشباب، الذين يشكلون أغلبية السكان، في العملية الديمقراطية.

٧٨ - وقد أثبتت لجنة الانتخابات الوطنية عبر العديد من العمليات الانتخابية روحها المهنية وحيادها، حيث أنّها ما فتِئت تستخلص الدروس وتطبقها مع كل عملية انتخابية. وإني أشدد على استمرار الحاجة إلى بذل الجهود من أجل ضمان الشفافية والتكافؤ في الفرص، اللذين لا غنى عنهما للحفاظ على ثقة الجمهور في مصداقية العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، أرحب بعمل اللجنة المتواصل مع الأحزاب السياسية عبر اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب، وأؤكد على أهمية هذه الآلية في إقامة الحوار وتسوية المسائل الخلافية. كما أشير إلى الدور الهام الذي يؤديه مكتب أمين المظالم المنشأ حديثا، الذي ينبغي أن يبدأ عمله دون مزيد من الإبطاء. وإذ أُقرّ بضيق الموارد المالية المتاحة، فإنني أحث السلطة التشريعية على إيلاء الأولوية لإقرار الميزانية الوطنية وأحث الحكومة على صرف التمويل للجنة الانتخابات الوطنية على وجه السرعة.

٧٩ - وبُعيد العملية الانتخابية مباشرة ستجري عملية انتقالية هامة تتمثل في تسليم السلطة من الرئيسة جونسون سيرليف إلى خلف لها يُنتخب ديمقراطيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ ليبريا المعاصر. وستظل الأمم المتحدة، وهي تعمل بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما من النظراء، تشارك عن كثب في دعم تلك المرحلة الانتقالية التاريخية. ويسرني أن ألاحظ أن الأعمال التحضيرية الهادفة إلى تيسير الحفاظ على الأصول والمعلومات والوثائق الحكومية ونقلها إلى الحكومة المقبلة جارية الآن بالفعل. وسيكون نجاح هذه العملية ذا أهمية حاسمة بالنسبة لنزاهة العملية الديمقراطية ولاستقرار الحكومة المقبلة. كما أود أن أثني على حكومة ليبريا لمشاركتها الكاملة في وضع خطة لبناء السلام، وفقا لما أوصى به مجلس الأمن، وأهيب بجميع الشركاء الدوليين أن يدعموا بسخاء تنفيذ هذه الخطة.

٨٠ - لقد أقرّ شعب ليبريا منذ فترة طويلة بأن الحفاظ على السلام الذي تحقق بشق الأنفس سوف يتطلب إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية وغيرها من الإصلاحات الهادفة إلى التغلب على أوجه عدم

المساواة المجتمعية والهيكلية التي كانت أصل هذا الصراع الطويل. ولئن كنت أُقرّ بالتقدم المحرز في إدخال بعض التحسينات على صعيد الإدارة، بما في ذلك نزع الصبغة المركزية عن إدارات الخدمات العامة، فإن من دواعي القلق أن تستمر حالات التأخير المطولة في تقويض الجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات هيكلية معمقة وأساسية. وفي هذا الصدد، أدعو جميع المشرعين إلى إيلاء الأولوية لإقرار التشريعات المقترحة التي سيكون لها أثر إيجابي في حياة ناخبيهم وسبل عيشهم، ولا سيما مشاريع القوانين المعلقة بشأن الحقوق في الأراضي والحكومة المحلية والعنف المنزلي، وإلى الاهتمام بالتعديلات الدستورية التي اقترحتها الحكومة.

٨١ - كما سيتطلب الحفاظ على السلام في ليبريا منح زخم حقيقي لعملية المصالحة الوطنية التي لا غنى عنها، والتي لم تكتسب الزخم الكافي منذ صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في عام ٢٠٠٩. ويجب على شعب ليبريا وحكومتها أن يُظهرا شجاعة بالمضي قدما بتلك التوصيات الهامة، بما فيها التوصيات الهادفة إلى التصدي، من خلال المساءلة الجنائية، لاستمرار الإفلات من العقاب على تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكاتها التي أُرتكبت أثناء الحرب الأهلية. ويجب إيلاء الأولوية للعدالة التصالحية وتقصي الحقائق والمصالحة.

٨٢ - ومن دواعي القلق افتقار الجهود الرامية إلى استئصال آفة الفساد إلى الفعالية، مما أسهم في حدوث استخفاف خطير يقوّض الثقة والمصالحة. ومن الضروري لجميع الجهات الفاعلة المسؤولة عن ملاحقة قضايا الفساد ومقاضاة مرتكبيها، ولا سيما القضايا التي تتورط فيها شخصيات بارزة، أن تبرهن بالأفعال على نهاية الإفلات من العقاب على قضايا الرشوة واختلاس الأموال العامة والتصرفات المخالفة للقانون وغيرها من أعمال الفساد.

٨٣ - وأنا متفائل جدا بأداء أجهزة الأمن الليبرية، التي أظهرت على نحو استباقي قدرتها على الحفاظ على الاستقرار وحماية السكان بشكل مستقل منذ انتهاء مرحلة انتقال المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ولا بد من الإشادة بالجهود المبذولة حاليا لوضع خطة أمنية محكمة ومنسقة تنسيقا جيدا للانتخابات بهدف التصدي بفعالية لأي حوادث تخل بالنظام العام، كما أنّه لا بد من مضاعفة هذه الجهود. وأرحب بتركيز الشرطة الوطنية الليبرية المتزايد على فعالية الخفارة المجتمعية ومكافحة الشغب طوال فترة العملية الانتخابية، وينبغي توسيع نطاق هذه الجهود. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز قدرة الشرطة في المجالين الاستراتيجي والتكتيكي على حد سواء، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين البنية الإدارية وقدرات القيادة والتحكم. أما بناء ثقة الجمهور، الذي هو أحد الأوجه الأساسية للحفاظ على النظام العام، فسيتطلب وجود آليات فعالة للتصدي لأي حادث من حوادث عدم الانضباط التي قد يرتكبها أفراد الأجهزة الأمنية المكلفة بحماية السكان. والحفاظ على مصداقية سيادة القانون يقتضي أيضا إيلاء المزيد من الاهتمام للمحاكم لمنظومة السجون، ويشمل ذلك بذل جهود من أجل التصدي لمشكلة استمرار ارتفاع معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة. وأهيب بالسلطة القضائية وجميع المعنيين بمسألة إقامة العدل أن يضمنوا إقامة العدل بفعالية وعلى نحو عادل وفوري.

٨٤ - وإني أشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في ليبريا، ولا سيما الإفلات المستمر من العقاب بالنسبة لمرتكبي أعمال العنف الجنسي والجنساني والممارسات التقليدية الضارة. ولذلك أرحب بتدشين خط اتصال مباشر مؤخرا مخصص للإبلاغ عن أعمال العنف ضد الأطفال، وأدعو الحكومة إلى توفير الموارد اللازمة لضمان استمرار تشغيله. كما أرحب بتدشين خط الاتصال المباشر الذي خصصته الشرطة

الوطنية الليبرية للإبلاغ عن أعمال العنف الجنسي والجنساني. فلا بد من أن تسهم هذه الأدوات في ملاحقة الجناة بفعالية أمام القضاء.

٨٥ - ومع انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تدريجيا واقتراب موعد إنهاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، سوف يتعين أكثر على السلطات الليبرية والإيفوارية أن تنسق عن كثب من أجل ضمان الاستقرار على طول الحدود المشتركة بين البلدين، وفي تهيئة بيئة مواتية لعودة اللاجئين الإيفواريين المتبقين في ليبريا. وهناك آليات تعاون قائمة في سياق اتحاد نهر مانو. وإني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تتولى زمام الأمور وتُظهر التزامها عن طريق دعم تنفيذ الوحدات المشتركة للأمن عبر الحدود وبناء الثقة.

٨٦ - وبالتزامن مع المرحلة السياسية الهامة الجارية في ليبريا، يشهد عمل الأمم المتحدة في البلد تحولا جذريا، مع دخول بعثة الأمم المتحدة في ليبريا المرحلة النهائية من انتشارها هناك. ولئن كانت عملية حفظ السلام قد شكلت حضورا متواصلا ورادعا في البلد لأكثر من ١٣ سنة، فإنها لم تكن قط الشريك الوحيد الذي يمكن لليبريا الاعتماد عليه. ولذلك، فإنني أرحب بالمناقشات الجارية الرامية إلى إعادة تأكيد الدعم الإقليمي والثنائي والمتعدد الأطراف وغير ذلك من أشكال الدعم لليبريا أثناء هذه الأشهر الأخيرة من فترة انتشار البعثة وفي الأوقات التي ستليها. ورغم أنّ ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفريق الأمم المتحدة القطري سيواصلان إسداء المشورة إلى ليبريا بعد انسحاب البعثة، فإنني أهيب بالجهات المانحة أن تدعم بسخاء الجهود المبذولة لسد الثغرات المحددة، بما في ذلك من أجل إنشاء مكتب قائم بذاته لمفوضية حقوق الإنسان.

٨٧ - وأود أن أشكر فريد ظريف، ممثلي الخاص المعني بليبريا، على قيادته الممتازة والثابتة. وأعرب أيضا عن امتناني لجميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والمساهمة بأفراد مدنيين ونظاميين وعسكريين وشُرطيين، وللاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وغيرها من المنظمات الإقليمية وللشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء الآخرين لدورهم القيّم في استعادة السلام في ليبريا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧

	العنصر العسكري					
البلد	*المراقبون العسكريون*	*ضباط الأركان*	*الجنود*	*المجموع*	*وحدات الشرطة المشكّلة*	*أفراد الشرطة*
الاتحاد الروسي	١	–	–	١		–
ألمانيا	–	–	–	–		٢
أوغندا	–	–	–	–		–
أوكرانيا	١	٢	١٠٥	١٠٨		٣
باكستان	١	٣	٦٩	٧٣		–
بنغلاديش	–	–	–	–		٢
بنن	١	–	–	١		–
بوتان	–	–	–	–		١
بولندا	–	–	–	–		١
تركيا	–	–	–	–		١
توغو	–	١	–	١		–
جمهورية كوريا	–	–	–	–		٥
رومانيا	–	–	–	–		١
زامبيا	١	–	–	١		٣
السنغال	–	١	–	١		–
السويد	–	–	–	–		٤
صربيا	١	–	–	١		–
الصين	–	١	–	١	١٤٠	١
غامبيا	١	–	–	١		٤
غانا	١	١	–	٢		٤
فنلندا	–	–	–	–		٣
كينيا	–	–	–	–		١
مصر	٢	–	–	٢		–
النرويج	–	–	–	–		٤
نيبال	١	–	–	١		٤
نيجيريا	٣	٤	٢٣٠	٢٣٧	١٢٠	٢
الهند	–	–	–	–		١
الولايات المتحدة الأمريكية	–	٢	–	٢		–
المجموع	**١٤**	**١٥**	**٤٠٤**	**٤٣٣**	**٢٦٠**	**٤٧**

خريطة

UNMIL
Deployment
June 2017
International boundary
County boundary
National capital
Airport
Main road
Railroad
LIBERIA
GUINEA
CÔTE D'IVOIRE
SIERRA LEONE
ATLANTIC OCEAN
Monrovia
Robertsport
Buchanan
Harper
Zwedru (Tchien)
Greenville
Sasstown
Grand Cess
Barclayville
Fish Town
Tawake
Kodeke
Nyaake
Pibo
Nemeke
Yibuke (Kaobii)
Gallo
Duabo
Pennoken
Jakakohn
Tiehipo
Tubiko
Shabio
Towai Town
Toe Town
Zeh Town
Chayee
Tapita
Sacapea
Butio
Bahnoyo
Ganta
Yekepa
Sanniquellie
Zorgowee
Nanedekoré
Foequeleh
Gbarnga
Belelahnai
Kangbor
Bolowhea
Garpu
Yepa Town
Timbo
Cestos City
Kopo
Bame
Nana Kru
Hartford
Edina
Trade Town
Salala
Kakata
Bensonville
Careysburg
Harbel
Marshall
BongTown
Tubmanburg
Mecca
Gbarma
Bopolu
Gumgbeta
Zuie
Vahun
Foya
Kolahun
Voinjama
Mendekorma
Zorzor
Salayea
Zigida
Bombor Junction
Bo Waterside
Tiene
Sinje
Klay
Gbarpolu
Lofa
Bong
Margibi
Grand Bassa
River Cess
Grand Gedeh
Sinoe
River Gee
Grand Kru
Maryland
Grand Cape Mount
Bomi
Montserrado
UNMIL
NIGERIA
UKRAINE
PAKISTAN
TEAM 2
UNMOL
CHINA
NIGERIA
FHQ
FRU
UNMO
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4211 Rev. 44 UNITED NATIONS
June 2017
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)